الاستثمارفي مجال التكنولوجيا المالية عبرشركات ناشئة

-فرص وتحديات-

Investing in fintech via startups
-opportunities and challenges-

كوسام أمينة*()
جامعة محمد لمين دباغين سطيف 02 - الجزائر-
كلية الحقوق والعلوم السياسية
a.koucem@univ-setif2.dz
مخبر تطبيقات التكنولوجيا الحديثة على القانون

تاريخ الاستلام: 2023/12/04 تاريخ القبول للنشر: 2024/01/12

****

ملخص:

يشكل موضوع التكنولوجيا المالية احد التحديات الاقتصادية الكبرى التي برزت عقب الأزمة العالمية لسنة 2008 ، حيث تمكنت كبريات الدول من اقتحام هذا المجال عبر شركات ومؤسسات اقتصادية ناشئة استخدمت التكنولوجيا الحديثة، التي شكلت حجر الأساس للاقتصاد الرقمي، من اجل تقديم خدمات مالية للأفراد والشركات، وهو ما مكنها من تعزيز فكرة الشمول المالي بتمكين الأفراد والشركات من الوصول إلى منتجات وخدمات مالية مفيدة وبأسعار معقولة تلبي احتياجاتهم ، مقارنة مع الخدمات المالية التي تقدمها البنوك التقليدية. وهو ما جعل من هذه الشركات منافسا قويا للبنوك والمصارف، والذي حتم عليها إعادة النظر في سياستها المالية وفي طريقة تسيير حزمة خدماتها المالية.

الكلمات المفتاحية :

التكنولوجيا المالية - الشركات الناشئة –الشمول المالي – الخدمات البنكية والمصرفية – الاستثمار.

*المؤلف المرسل: كوسام أمينة.

Abstract:

The issue of financial technology is one of the major economic challenges that emerged after the global crisis of 2008, as major countries were able to break into this field through emerging companies and economic institutions that used modern technology, which formed the cornerstone of the digital economy, in order to provide financial services to individuals and companies, which enabled them to promote the idea of financial inclusion by enabling individuals and companies to access useful and financial products and services that meet their needs, compared with the financial services provided by traditional banks. This made these companies a strong competitor to banks, which forced them to reconsider their financial policy and the way they conduct their financial services package.

key words: Fintech- Startups- financial inclusion- Banking services- Investment.

مقدّمة:

تلعب صناعة التكنولوجيا المالية دورا هاما من في الاقتصاد العالمي باعتبارها من القطاعات الاقتصادية الهامة التي برزت أهميته عقب الأزمة العالمية سنة 2008 ، وتراجع ثقة المستهلكين في المؤسسات المالية التقليدية، وتطور التكنولوجيات ووسائل الاتصال الحديثة وانخفاض تكلفتها. وتستخدم هذه الصناعة في نشاطاتها التقنيات المبتكرة في مجال التكنولوجيا بتقديم خدمات ومنتجات مالية بطريقة سهلة واقل تكلفة للمستهلكين، الذين لم يتمكنوا من الوصول إليها من المصادر التقليدية أو أنهم يرغبون في الاستفادة من المزايا الجديدة التي تطرحها هذه التكنولوجيا.

وقد استقطب هذا المجال رجال الأعمال من خلال إنشاء مؤسسات اقتصادية تعني باستخدام التكنولوجيا في تقديم خدماتها المالية للمستهلكين، ويعد أسلوب المؤسسات الناشئة الأسلوب الأمثل لتسيير هذا القطاع نظرا للخصائص التي تتمتع بها هذه المؤسسات من سهولة الإنشاء والتمويل البسيط الذي قد تنطلق منه، بالإضافة إلى العنصر الأساسي المتمثل في الخبرة والكفاءة في مجال استخدام التكنولوجيا الحديثة.

فقد مكن التطور الرقمي في مجال الخدمات المصرفية والبنكية من تقديم خدمات للزبائن أكثر تطورا ودقة، من خلال التطبيقات الالكترونية والتقنيات الذكية التي تقدم عبر مؤسسات ناشئة متمكنة وقادرة على مواجهة تحديات التكنولوجيا المالية الحديثة، حيث يتّجه االافراد بشكل متزايد نحو تنفيذ معاملاتهم المصرفية من خلال هذه التطبيقات التي تتمتع بقدرة حقيقية على تغيير هيكل الخدمات

المالية التقليدية، حيث بإمكان التكنولوجيا المالية (Financial Technology – Fintech) أن تجعل الخدمات المالية أسرع وأرخص وأكثر أمنا وشفافية، خصوصا للشريحة الكبيرة من الأفراد الذين لا يتعاملون مع القطاع المصرفي.

كما أن سرعة التطوّر في خدمات التكنولوجيا المالية والشركات الناشئة التي تقدّم الحلول المالية المبتكرة التي تحاكي ما تقدمه القطاعات المصرفية وتقوم بتبسيط العمليات المصرفية، يشكّل تهديداً يجب التحوّط منه واتخاذ كافة الإجراءات الاحترازية التي تحقق سلامة ونزاهة واستقرار القطاع المصرفي والمالي، حيث تُمثّل التكنولوجيا المالية وتطبيقاتها المختلفة فرصاً وتحديات في الوقت عينه للمصارف والمؤسسات المالية(تقرير اتحاد المصارف العربية، 2019).

وقد تبنت الجزائر استراتيجية تطوير المؤسسات الاقتصادية لتحقيق متطلبات التنمية عبر الترويج لفكرة مؤسسات ناشئة في كل المجالات، بما فيها الاستثمار في مجال التكنولوجيا المالية، من خلال تقديم تشكيلة متنوعة من هذه الخدمات المتميزة تحقيقا لفكرة الشمول المالي، الذي يعني إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية والمصرفية بطريقة أسهل وأسرع وأرخص لتحقيق المواساة وتكافؤ الفرص(يعقوب وبن سعد، 2023، ص 265).

وما يؤكد هذا الطرح هو إصدار القانون النقدي والمصرفي الجديد 23-09 مؤرخ في 3 ذي الحجة عام 1444 الموافق 21 يونيو 2023، والذي جسد التوجه إلى عالم التكنولوجيا المالية عن طريق إنشاء البنوك الرقمية بنص المادة 77 و 89 منه، والعملة الرقمية في المادة الثانية فقرة 02 منه : "ويمكن أن تأخذ شكلا رقميا، وتسمى العملة الرقمية للبنك المركزي (الدينار الرقمي الجزائري)" ، ومكاتب الصرف ومقدمي خدمات الدفع في المادة 89 منه ، والتي من شانها المساهمة في الرفع من قيمة الخدمات الموجهة للزبائن وكسب ثقتهم لتحقيق الشمول المالي.

وعلى هذا الأساس نطرح الإشكالية التالية: **إلى أي مدى يمكن أن تساهم الشركات الناشئة في تقديم خدمات مالية للأفراد تنافس الخدمات التي تقدمها البنوك والمصارف التقليدية؟ والتي من شانها تحقيق تنمية فعلية في القطاع المصرفي والمالي والاقتصادي بشكل عام؟**

-فرضيات الدراسة:

-انتشار اسلوب الشركات الناشئة العاملة في مجال التكنولوجيا المالية في العالم العربي، وبداية التاطير القانوني لعمليات التكنولوجيا المالية في الجزائر.

-تساهم الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية وتحسين وتسهيل معيشة الافراد .

- تواجه الشركات الناشئة عدة تحديات خاصة في مجال النصوص التنظيمية وكذا مشكل التمويل.
-تعزيز سبل التعاون بين البنوك التقليدية والشركات الناشئة من شانه تحقيق الامن المالي للطرفين.

-أهمية الدراسة:

ترجع اهمية الدراسة الى محاولة تسليط الضوء على واقع الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية في العالم المتقدم والعالم العربي بالتحديد، وكذا تحديد عوامل تاخر انتشار هذا النوع من الشركات في الجزائر، خاصة بالنظر الى نوعية الخدمات التي تطرحها هذه الشركات مقارنة بالخدمات المالية التي تقدمها البنوك التقليدية. والتي اثرت بشكل كبير في تحقيق نمو اقتصادي متسارع وتعزيز الشمول المالي للافراد والشركات.

-أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الى تحديد مفهوم الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية، وعرض فرص النجاح والتفوق المالي في الدول المتقدمة في هذا النشاط اجنبية او عربية، وكذا معرفة التحديات التي تواجهها لا سيما في الجزائر، ثم تحديد اليات مواجهة المخاطر والتحديات التي تواجهها هذه الشركات.

-المنهج المتبع للدراسة:

ولمعالجة هذه الإشكالية اتبعنا المنهج التحليلي والمنهج الوصفي من خلال دراسة هذا الشكل الجديد من الشركات الذي يقدم هذه الخدمات النوعية المستجدة أيضا، وذلك بالتعريج إلى تجارب دول متقدمة عربية أو أجنبية في هذا المجال، والذي من شانه يمكن من الاستفادة من تجاربها وتخطي العراقيل التي واجهتها.

-هيكل الدراسة:

المبحث الاول: الاستثمار عبر الشركات الناشئة في التكنولوجيا المالية.

المطلب الاول: تحديد مفهوم الشركات الناشئة والتكنولوجيا المالية.

المطلب الثاني: فرص الاستثمار في مجال التكنولوجيا المالية.

المبحث الثاني: تحديات الاستثمار في مجال التكنولوجيا المالية عبر الشركات الناشئة.

المطلب الاول: مخاطر وتحديات الاستثمار في مجال التكنولوجيا المالية.

المطلب الثاني: اليات مواجهة تحديات الاستثمار في مجال التكنولوجيا المالية.

المبحث الأول: الاستثمار عبر الشركات الناشئة في التكنولوجيا المالية.

يرتكز انتشار الشمول المالي في الدول على أساسين أولهما: توسيع وصول الأفراد للخدمات المالية وثانيهما تعزيز وزيادة استخدام الأفراد لحساباتهم المالية والخدمات والمنتجات المرتبطة بها، عن طريق شركات ومؤسسات تمتاز بالقدرة على توظيف هذه التقنيات من اجل تقديم خدمات مالية للزبائن بطريقة تتسم بالسرعة والشفافية واقل تكلفة من الوسائل التقليدية التي تقدمها البنوك والمصارف التقليدية.

المطلب الأول: تحديد مفهوم الشركات الناشئة والتكنولوجيا المالية:

تمكنت كبريات الدول من اقتحام هذا مجال التكنولوجيا المالية عبر شركات ومؤسسات اقتصادية ناشئة استخدمت التكنولوجيا الحديثة، التي شكلت حجر الأساس للاقتصاد الرقمي، من اجل تقديم خدمات مالية للأفراد والشركات، وهو ما مكنها من تعزيز فكرة الشمول المالي بتمكين الأفراد والشركات من الوصول إلى منتجات وخدمات مالية مفيدة وبأسعار معقولة تلبي احتياجاتهم ، مقارنة مع الخدمات المالية التي تقدمها البنوك التقليدية. وهو ما جعل من هذه الشركات منافسا قويا للبنوك والمصارف، والذي حتم عليها إعادة النظر في سياستها المالية وفي طريقة تسيير حزمة خدماتها المالية.

الفرع الأول: تعريف الشركات الناشئة

المؤسسات الناشئة أو الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية هي مؤسسات صغيرة وحديثة تعد بتحسين الخدمات المصرفية للأفراد والشركات بالتعاون أو المنافسة مع مقدمي الخدمات المالية القائمين(ومضة وبفيروت ، 2016، ص 07) .

واهم ما يميز هذه المؤسسات أنها تستثمر في الأرباح التي تحققها لتخلق قيم جديدة تعرض على المستهلكين بالاستعانة بالتقنيات التكنولوجية الحديثة الذكية بشكل مبتكر ويقترحون حلولا اكثر كفاءة من الخدمات المالية الكلاسيكية، فهم مقاولون مبتكرون وهو ما يجعلها تنمو باستمرار وتحقق ارباحا كبيرة. وتتعدد المجالات التي تستثمر فيها هذه الشركات في ليست محصورة في مجال التكنولوجيا المالية، بل تمتد الى كل النشاطات الاقتصادية في الدولة(عزيرو، 2021، ص 228).

وقد اصدر المشرع الجزائري المرسوم التنفيذي رقم 20-254 مؤرخ في 15 سبتمبر 2020، يتضمن انشاء لجنة وطنية لمنح علامة مؤسسة ناشئة ومشروع مبتكر وحاضنة اعمال، وتحديد مهامها وتشكيلتها وسيرها، والزم في المادة 12 منه كل من يرغب في تاسيس شركة ناشئة ضرورة تقديم طلب مرفق بوثائق من بينها القانون الاساسي للشركة، وتقديم مستخرج القيد في السجل التجاري، مهما كان الشكل التجاري الذي تتخذه الشركة الناشئة. والتي اشارت اليها المادة 544 من القانون التجاري

والمتمثلة في شركة التضامن شركة التوصية البسيطة والتوصية بالاسهم وشركة المساهمة والشركة ذات المسؤولية المحدودة.

الفرع الثاني: مفهوم التكنولوجيا المالية Fintech

مصطلح Fintech يتكون من مصطلحين الاول هو مصطلح التكنولوجيا و المصطلح الثاني التمويل ، و يعني الشركات الناشئة المبتكرة ، التي تستعمل التكنولوجيا من اجل إعادة النظر في الخدمات المالية و المصرفية (حرفوش، 2019، ص 726).

وتعرف التكنولوجيا المالية على انها تلك المنتجات و الخدمات التي تعتمد على التكنولوجيا لتحسين نوعية الخدمات المالية التقليدية ، تتميز هذه التكنولوجيا بانها أسرع و أرخص وأسهل و يمكن لعدد أكبر من الأفراد الوصول اليها (غريب ودريد، 2021، ص 181).

وعليه فان التكنولوجيا المالية هي عبارة عن الابتكارات التكنولوجية الحديثة في القطاع المال،ي وتشمل مجموعة العمليات والخدمات المالية. التييعد لم يقتصر امر تقديمها على البنوك التقليدية فقط اولتي تتمثل مهامها اساسا في منح القروض وتلقي الودائع(Giorgio Barbo Navaretti, 2017,P) 12، بل فتح المجال لشركات ناشئة تتحكم في التقنيات التكنولوجية المتطورة، وبالتالي تقدم الخدمات المالية بشكل سريع ومتطور عن البنوك التقليدية.

كما تعرف بانها ابتكارات مالية تدعمها التكنولوجيا يمكن ان ينشا عنها تطبيقات ونماذج عمل وعمليات ومنتجات جديدة لها تاثير ملموس على الاسواق المالية وتوفير الخدمات المالية(صندوق النقد الدولي، 2019، ص 23). وهو بذلك قطاع للخدمات المالية في الحدود الفاصلة بين المنصات الرقمية وتقنيات الذكاء الاصطناعي عموما في قطيعة مع الخدمات المالية التقليدية(Richard Marc (Lacass, 2016, p 457, .

ومن بين التقنيات المستخدمة في التنكولوجيا المالية ما يلي (بالعبيدي ومشراوي، 2023، ص 1290):

-العملة المشفرة وهي عملة رقمية لا مركزية تستخدم التشفير بمعنى انها عملية تحويل البيانات الى شفرة لتوليد وحدات من العملة والتحقق من المعاملات المستقلة عن البنك المركزي او الحكومة.

-البيتكوين نسخة رقمية نظير الى نظير تسمح بارسال الدفعات بشكل مباشر عبر الانترنيت من طرف الى اخر.

-البلوكشين او سلسلة الكتل شكل من اشكال تكنولوجيا دفتر الاستاذ الموزعة، حيث يحتفظ بسجلات لجميع معاملات العملات الرقمية على شبكة موزعة من اجهزة الكمبيوتر ولكن ليس له دفتر استاذ مركزي، ويتم تامين البيانات من خلال كتل مشفرة.

-الايثيريوم بناء التطبيقات اللامركزية التي تتيح التفاعل المباشر بين المستخدمين.
-التكنولوجيا التنظيمية التي تعني الالتزام بقواعد الامتثال المالي.
- المعاملات المالية المصرفية المفتوحة.
-الاستشاري الالي
-العقود الذكية
-المسرعات: والتي تتولى توجيه عمل الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا(عزيرو، 2021، ص 231).

المطلب الثاني: فرص الاستثمار في مجال التكنولوجيا المالية:

تمثل الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية والمصرفية تحدياً جديدا لمقدمي الخدمات المالية التقليدية لكونها تتيح خدمات ذكية، كما أنها تخدم قطاعاً واسعاً من المستهلكين افرادا كانوا ام شركات، من خلال التقنيات المستخدمة في تقديم خدمات ذات جودة وبكلفة اقل مقارنة مع الخدمات المقدمة من البنوك التقليدية، وبذلك اصبحت تشكل تحديا وخطرا للتمويل بشكله التقليدي، وهو ما تنبئ لها بقلب موازين العمل المصرفي(وهيبة، 2018، ص 144)، نظرا لاتساع حجم الاستثمار في قطاع التكنولوجيا المالية بشكل كبير في السنوات الاخيرة.

الفرع الاول: دو افع التوجه نحو الاستثمار في التكنولوجيا المالية.

اشار تقرير اتحاد المصارف العربية لسنة 2019، الى أن تسارع النمو التكنولوجي، نتج عنه تخلف الأطر التنظيمية وراء التحولات التكنولوجية السريعة نظراً لأن وتيرة الابتكار سريعة بحيث لا يمكن ملاحقتها بشكل كافٍ من خلال إطار تشريعي، بالإضافة إلى ذلك، تتمتع الشركات العاملة بتلك التقنية بآليات رقمية سهلة الاستخدام وقادرة على تلبية احتياجات العملاء.

وقد انعكست تلك التطورات على المؤسسات المالية، حيث قامت بالاستثمار في كيانات تتبع تقنية التكنولوجيا المالية وذلك بالشراكة مع شركات تكنولوجيا مالية ناشئة Start-ups أو الاستثمار في شركات جديدة أو من خلال الاستحواذ على الشركات التي تطبق تلك التكنولوجيا. كما بدأت بتحويل منتجاتها وخدماتها بما يتماشى مع تلك التكنولوجيا.

وتأتي رغبة المؤسسات المالية التقليدية القائمة بالتحول نحو تلك التقنية من أجل الاستفادة من كفاءة الخدمات المتطورة التي تقدمها شركات التكنولوجيا المالية من ناحية وحرصها على عدم فقدان حصتها السوقية أمام المنافسين الجدد في المجال التكنولوجي من ناحية أخرى.

ويتمثل الدور المحوري للتكنولوجيا المالية في القطاع المالي والمصرفي في تحسين آليات جذب العملاء، ومعالجة أسرع للمعاملات المعقدة، وتحقيق شمول مالي أفضل، وخفض تكلفة الخدمات، وتقديم التحليلات المالية المتقدمة، ونقل المعرفة وتحقيق الشفافية، وتحقيق الاستقرار المالي.

وأضاف التقرير حول دراسة شملت دول العالم العربي، ان دولة الإمارات العربية المتحدة استطاعت أن تضع نفسها في مصاف الدول الرائدة في مجال التكنولوجيا المالية المتطورة، وتتصدر دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي تضم أكبر عدد من الشركات العاملة في مجال التكنولوجيا المالية وفقاً لتقرير نشرته Bloomberg Intelligence، حيث تستحوذ الإمارات على 67 شركة، تليها تركيا بواقع 44 شركة، ثم الأردن ولبنان يضم كل واحد منهما 30 شركة. ووفقاً لصندوق النقد الدولي، تستحوذ الإمارات على 30 % من أنشطة التكنولوجيا المالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

حيث امتد نشاط الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية إلى دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ويظهر ذلك في النمو الواضح لعدد الشركات التي تستخدم هذه التكنولوجيا(عماروش و هبري، 2022، ص 20). ويرجع ذلك الى ازدياد عدد الاشخاص الذين يمتلكون حسابات مصرفية، وتضاعف حجم التعامل في التجارة الإلكترونية على الرغم من بساطة التعاملات فيها .

الفرع الثاني: الاستثمار في التكنولوجيا المالية في الجزائر

بالنسبة للجزائر صدر القانون النقدي والمصرفي رقم 23-09 الذي يتجه الى تطبيق ادوات التكنولوجيا المالية من خلال السماح بانشاء بنوك رقمية تتعامل بالعملة الرقمية الدينار الجزائري الرقمي، وكذا الترخيص بفتح مكاتب صرف مستقلة واعتماد نشاط مقدّمي خدمات الدفع**(PSPs)** ، الذي أصبح نشاطا معتمدا بشكل رسمي في الجزائر، فهو يتمثل في توفير وسائط إلكترونية للدفع وتلقّي المدفوعات للزبائن والشركات التجارية.

وتأخذ هذه الخدمات أشكالا متنوّعة، ما بين بوابات الدفع عبر البطاقات البنكية، أو محافظ النقود الرقمية التي تسمح للمستخدمين بالشراء من دون استعمال البطاقات.

رغم أن التطبيق الفعلي لهذه الخدمات مازال لم يحن بعد في انتظار صدور النصوص التنظيمية في هذا المجال، وفي انتظار تدعيم وتطوير النظام البيئي للتكنولوجيا المالية في ارض الواقع، الا انه يشكل ارضية خصبة لاطلاق مشاريع المؤسسات الناشئة العاملة في مجال التكنولوجيا المالية المحلية او الاجنبية.

كما لعبت وزارة الاقتصاد والمعرفة والشركات الناشئة في مجال التشجيع على خلق مؤسسات ناشئة تعمل في مجال التكنولوجيا المالية ، فقد نظمت الوزارة عدة مسابقات في النسخة الرابعة من برنامج تحدي الشركات الناشئة الجزائرية Algeria Startup Challenge (Algeriastartupchallenge)2022، شارك فيها كل المساهمين في القطاع المالي وهذا للتعارف بين كل من القطاع المالي التقليدي وشركات التكنولوجيا المالية الناشئة لتحقيق الشمول المالي وتطوير النظام البيئي، وقد شارك في البرنامج 55 مشروع وتم اختيار 25 مشروع ليحصلوا على أسبوعين من برامج الدعم لتفز بعد ذلك09 مشاريع، و من بين المشاريع الناجحة نذكر:

- **Ubexpay** : هو مشروع لحل الدفع الالكتروني عبر الانترنت مع تطبيق على شكل بنك الكتروني حديث مزود بأحدث التقنيات.
- **Global Cash Management** : يوفر حلGCM للتجار قروضا صغيرة من خلال عقود البيع بالتقسيط للمشترين الذين تم تعيينهم وتحديدهم وقبولهم.
- **B- LINK** : هو حل متنقل كامل وجاهز للاستخدام لخدمات المساعدة (الطبية، الطرق ، المنزل....) .

المبحث الثاني: تحديات الاستثمار في مجال التكنولوجيا المالية عبر الشركات الناشئة.

شكل الاستثمار في مجالالتكنولوجيا المالية عبر شركات ناشئة قفزة كبيرة في مجال النمو الاقتصادي للدول، وفي ترقية حاجات الافراد المتعاملين مع هذه الشركات من خلال تحميل التطبيقات الملائمة على الهواتف النقالة واجهزة الكمبيوتر، وتسهيل القيام بالعمليات المصرفية من خلالها، فاصبحت بذلك 68% تتمتع بثقة عامة من قبل المستهلكين، وذلك وفقًا لتقرير فوربس؛ ف من الأشخاص يثقون باستخدام أدوات الإدارة المالية التي توزعها هذه الشركات(المعهد الاوروبي للتطوير والتدريب، ماي 2023) ،غير أن هذه الشركات لا زالت تواجه في الواقع العملي جملة من المخاطر والتحديات بسبب ضعف البنية التحتية التي من خلال يتم تجسيد التطبيقات والمنتجات الحديثة لهذه الشركات لاسيما في الدول الاقل نموا.

المطلب الأول: مخاطر وتحديات الاستثمار في مجال التكنولوجيا المالية.

رغم التطور الذي شهده قطاع الاستثمار في مجال التكنولوجيا المالية لاسيما في دول جنوب شرق اسيا وبعض الدول العربية، الا انها في الدول الاقل نموا والضعيفة اقتصاديا تواجه هذه الشركات جملة من المخاطر والتحديات.

الفرع الاول : مخاطر الاستثمار في التكنولوجيا المالية.

تواجه الشركات الناشئة العاملة في مجال التكنولوجيا المالية مستويين من المخاطر المستوى الأول يتعلق بمشاكل التكنولوجيا في حد ذاتها اختراق البيانات التحايل الالكتروني عدم تطور اليات حماية المستهلك الالكتروني بالقدر الكافي(عماني وحمدوش، 2017، ص 397)

أما المستوى الثاني يتعلق بطبيعة الانشطة المالية كعدم توفر شبكات الامان كالتامين على الودائع في صناعة الخدمات المالية للمؤسسات غير البنكية التي لا تخضع للتنظيم مزاحمة البنوك على العملاء مما يؤدي الى تقاسم الايرادات في وقت تعاني منه البنوك من تراجع الربحية زيادة حدة خطرين ماليين تقليديين هما خطر القرض وخطر السيولة.

ومن جهة أخرى، تتضمن المخاطر الرئيسية التي قد تنجم عن تطبيق التكنولوجيا في العمليات المصرفية، المخاطر الاستراتيجية، المخاطر التشغيلية، مخاطر الامتثال، مخاطر الاستعانة بمصادر خارجية، المخاطر السبرانية (Cyber-risk)، ومخاطر السيولة والتمويل.

الفرع الثاني: تحديات الاستثمارفي مجال التكنولوجيا المالية.

الى جانب المخاطر التكنولوجية و قلة الضمانات الامنية وعدم توفر المناخ الملائم لعمل الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية، تواجه هذه الشركات مجموعة من التحديات وخاصة في الجزائر، يمكن اجمالها فيما يلي:

-ضعف بيئة الأعمال ومشكلة القيود التي لا تزال قائمة على دخول الكيانات الأجنبية إلى الأسواق، تحد من إمكانية دخول شركات التكنولوجيا المالية العالمية الى الأسواق العربية وبالتحديد السوق الجزائرية.

-تدني جودة خدمة الانترنت والهواتف المحمولة وأسعارها بالرغم من ارتفاع معدلات تغلغل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في السنوات الأخيرة.

-مشكلة الخطر الإلكتروني، فالهجمات الإلكترونية قد تؤدي إلى اضطرابات في التشغيل، وتكبد الخسائر المالية، والإضرار بالسمعة، والمخاطر النظامية، وقد تصبح من القيود المعوقة ما لم يتم العمل على تقوية أطر الأمن المعلوماتي(حرفوش، 2019، ص 740).

-صعوبة اكتساب ثقة العملاء.

-صعوبة الحصول على التمويل حيث يعتمد تمويلها على راس مال المخاطر.

-صعوبة ايجاد الكفاءات المؤهلة.

- تزايد حالة عدم اليقين الجيوسياسية والمخاوف التجارية، والتي قد تضع عبئًا أكبر على الاستثمار في التكنولوجيا المالية

- يعتبر العدد الكبير من المواطنين الذين لا يستخدمون الخدمات المصرفية عائقاً أمام الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية التي تبحث عن تحسين الخدمات لعملاء البنوك. فمن دون حساب مصرفي، لا يمكن الحصول على سجل ائتماني، ولا يمكن التحقق من الشخصية، ولن يكون هناك مشاركة من المؤسسات المالية القائمة (ومضة وبيفورت، 2017، ص 30).

-تواجه التكنولوجيا المالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا صعوبة في الانطلاق، وذلك بسبب القوانين القديمة، وعدم توافر الكفاءات المتخصصة المستعدة لترك وظائفها والدخول في رحلة ريادية غير واضحة المعالم، بالإضافة إلى صعوبة التوسع في الأسواق الصغيرة والمجزأة في المنطقة.

-قد تفتقر البنوك إلى الابتكار ولكن الشركات الناشئة تفتقر إلى الثقة.

-افتقار عملاء البنوك إلى ما يكفي من المعرفة عن الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية، وعدم فهم الخدمات المتاحة جزئيا.

-معدل فشل الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يبلغ 28%، ويمكن أن يعزى بشكل كبير إلى التحديات التي يواجهها رواد الأعمال.

-مسرعات الأعمال المتخصصة في المجال نادرة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وهذا ما يفسر أن ربع الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية فقط قد مرت في برنامج تسريع أعمال يستخدم منهجية متعلقة بالمجال. يمثل الأمر فرصة كبيرة لشركات الخدمات المالية، إما عن طريق جلب برامجها الخاصة لتسريع الاعمال الى منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا.

وبالنسبة للدول العربية فان الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية لا تتصرف على أنها منافس مباشر للمصارف العربية، نظرا لصغر حجمها ومحدودية انتشارها في المنطقة العربية بشكل عام، بل تسعى معظم الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية في المنطقة العربية إلى الشراكة والتعاون مع المصارف .

ولا يزال اختيار التكنولوجيا المالية المناسبة والتطبيق الناجح لها، يشكل تحدياً للمصارف، وخاصة تلك التي لديها ثقافة ابتكارية ضعيفة، لذلك يمكن لعقد الشراكات مع الشركات الناشئة المختصة في مجال التكنولوجيا المالية أن يساعد المصارف على الحفاظ على حصتها السوقية وذلك عبر تقديم منتجات مصرفية مبتكرة لعملائها (اتحاد المصارف العربية، 2019 ، عدد 274).

المطلب الثاني: اليات مواجهة تحديات الاستثمار في مجال التكنولوجيا المالية.

تواجه معظم الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية تحديات كثيرة رئيسية (مثل القوانين، ومهارات، والاستثمارات والشراكات، واكتساب العملاء...) ولمواجهة هذه التحديات، يمكن تقديم بعض الحلول تلتزم بها هذه الشركات(ومضة وبيفورت، 2019، ص 53-54) :

- تجنب مخاطر إغلاق الشركات الناشئة أبوابها لأسباب تنظيمية والتوجه نحو اسلوب الشراكات مع البنوك .
- محاولة تحديد القوانين الرئيسية التي تؤثر على الشركة، والتفكير في طرق لرفع الوعي حيال العوائق التي تفرضها هذه القوانين على التكنولوجيا المالية.
- يمكن الاستعانة بشركاء لدفع التغيير.
- توظيف المهارات المناسبة والاحتفاظ بها.
- بناء فريق من أصحاب المهارات يتمتعون بالالتزام ويؤمنون برسالة الشركة الناشئة، هو من أساس النجاح للشركات النامية.
-الوصول إلى المستثمرين المناسبين في الوقت المناسب.
- الشراكة مع الأسماء التجارية الكبيرة يمكن أن تساعد بشكل كبير في اكتساب الثقة.
- دور التكنولوجيا الرقابية (RegTech) في تحسين عمليات الامتثال في المصارف.

فقد ذلك اظهر الاستطلاع الذي أجرته "ومضة" عن رواد أعمال التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، أن اكتساب العملاء والتوسع في الأسواق الأخرى يعتبران من أهم التحديات. قد يكون اكتساب العملاء صعباً ولكن إمكانية نجاحه كبيرة جداً .

كما أظهر استطلاع شمل عملاء البنوك في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أن نصف العملاء مهتمون بخدمات التكنولوجيا المالية الجديدة، ولكن أقل من 5% منهم استخدموا واحدة من تلك الخدمات(ومضة وبيفورت، 2019، ص 20) .

خاتمة:

ختاما لما تم التطرق إليه توصلنا الى جملة من النتائج واقتراح بعض التوصيات.

اولا- النتائج:

-انتشار واسع في دول العالم للشركات الناشئة العاملة في مجال التكنولوجيا المالية، بسبب المزايا والتحفيزات التي تعمل بها هذه الشركات، وفق قاعدة كلفة أقل زبائن أكثر.

-نشاط المؤسسات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية لا يقتصر فقط على القطاع المصرفي بل يتعداه إلى قطاعات اخرى الاتصالات التجارة الالكترونية -تجارة التجزئة- الترفيه والاعلام- التامين - الطيران.

-ترتكز خدمات الشركات الناشئة الناشطة في مجال التكنولوجيا المالية على عنصر الثقة واكتساب الزبائن، باستخدام كافة الوسائل الترويجية ودراسة سلوك المستهلك، وهو ما جعلها تنافس البنوك التقليدية في تقديم الخدمات المالية، نزرا للتعقيدت التي تتم بها هذ لخدمات على مستوى البنوك.

-اصدار القانون النقدي والمصرفي الجزائري 23-09 الذي فتح المجال نسبيا للتعامل بادوات التكنولوجيا المالية، لا سيما العملة الرقمية وفتح المبادرة لتاسيس بنوك رقمية، من شانه استقطاب اصحاب المشاريع المبتكرة في هذا المجال من دخول سوق المنافسة.

-عدم مسايرة البنوك الجزائرية التقليدية للتطور التكنولوجي في مجال الخدمات المالية المقدمة يفتح المجال للمؤسسات الناشئة لدخول عالم المنافسة في مجال الخدمات المالية، بتوفير توفرت البيئة الملائمة لانشائها وعملها، وتوفير الانترنت ذات الجودة العالية، والموارد البشرية المؤهلة ورؤوس الاموال .

ثانيا- التوصيات

-ضرورة وضع اطار تشريعي وتنظيمي ينظم دخول المؤسسات الناشئة مجال التكنولوجيا المالية، وذلك باصدار النصوص التنظيمية للقانون النقدي والمصرفي.

-يعتبر اسلوب التشارك والتعاون بين المؤسسات الناشئة الحاملة للمشاريع الابتكارية في مجال التكنولوجيا المالية والبنوك الجزائرية التي مازالت تعمل بطريقة تقليدية ولم تواكب التطورات الحاصلة في مجال التكنولوجيا المالية، الاسلوب الامثل للبنوك للاستفادة من القفزة النوعية لهذه الشركات في مجال التكنولوجيا الحديثة وكيفية التحكم فيها.

-زيادة برامج الدعم المالي للمشاريع الاستثمارية في مجال التكنولوجيا المالية، من خلال الاستعانة بخبراء دوليين في مجال التسيير والتكنولوجيا والبرمجيات من اجل تكوين العنصر البشري في البنوك والمؤسسات الجزائرية.

- تفعيل دور بورصة الجزائر ورفع حجم التداول من شانه زيادة الاستثمار في كل القطاعات، وبالتحديد نشاط الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية في الجزائر.

قائمة المصادر والمراجع:

أولا- قائمة المصادر:

1-النصوص القانونية:

-الامر رقم 75-58 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975، المتضمن القانون التجاري الجزائري، جريدة رسمية عدد 78، الصادرة بتاريخ 30 سبتمبر 1975، المعدل والمتمم.

-قانون رقم 23-09 مؤرخ في 3 ذي الحجة عام 1444 الموافق 21 يونيو 2023، يتضمن القانون النقدي والمصرفي.

-المرسوم التنفيذي رقم 20-254 مؤرخ في 15 سبتمبر 2020، يتضمن انشاء لجنة وطنية لمنح علامة مؤسسة ناشئة ومشروع مبتكر وحاضنة اعمال، وتحديد مهامها وتشكيلتها وسيرها، جريدة رسمية عدد 55، المؤرخ في 21 سبتمبر 2020.

2- التقارير الدولية:

- التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي، عالمنا المترابط، 2019 . متوفر على الموقع الالكتروني:

-https://www.imf.org/external/pubs/ft/ar/2019/eng/assets/pdf/imf-annual-report

ar.pdf-2019

-تقرير اتحاد المصارف العربية، التكنولوجيا المالية: التطور الرقمي من أهم ركائز مستقبل القطاع المالي والمصرفي، العدد 467 تشرين الأول/أكتوبر 2019 – متوفر على الموقع الالكتروني

Union of Arab Banks

https://uabonline.org/ar/

ثانيا- قائمة المراجع:

1-المجلات العلمية:

- بالعبيدي عايدة عبير و مشراوي حدة، تبني تقنيات التكنولوجيا المالية في مجال التقنية كآلية لرقمنة -دراسة تجارب بعض الدول العربية - الشمول المالي مجلة البحوث والدراسات العلمية، المجلد 17، العدد 01(2023).

_عبد الرحيم وهيبة، الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية -تحديات المنافسة والنمو-، مجلة معهد العلوم الاقتصادية (مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة)، المجلد 21، العدد 01، جامعة الجزائر، 2018.

- عزيرو راشدة ، تاثير المؤسسات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية على البنوك العمومية بالجزائر، مجلة دراسات اقتصادية ، المجلد 21، العدد 01 ، السنة 2021.

-عماروش خديجة و هبري نصيرة، محركات نمو الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية بمنطقة شمال إفريقيا، مجلة المدبر، المدرسة العليا للتسيير والاقتصاد الرقمي، المجلد 09، العدد 01، 2022.

-عماني لمياء و حمدوش وفاء، نموذج الأعمال وخلق القيمة في شركات التكنولوجيا المالية، مجلة العلوم الادارية والمالية، جامعة حمة لخضر الوادي،الجزائر، المجلد 01، العدد 01، ديسمبر 2017.

-حرفوش سعيدة ، التكنولوجيا المالية صناعة واعدة في الوطن العربي، مجلة أفاق علمية، المجلد 11، العدد 03، السنة 2019.

- غريب الطاوس ودريد حنان، استراتيجيات تعزيز الشمول المالي في الدول العربية-دراسة بعض التجارب العربية، Revue Algériennel d'Economie et gestion, Volume 15; Numero (01),2021

- يعقوب أسماء و بن سعد أم الخير، مساهمة الشركات الناشئة في التكنولوجيا المالية startups Fintechفي تعزيز الشمول المالي -تجارب عربية - ، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 11، العدد02 / عدد خاص – الجزء 02 (مارس2023).

2-المو اقع الالكترونية:

- ومضة وبيفورت التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا - توجهات قطاع الخدمات المالية- ، 2017، متوفر على الموقع الالكتروني

https://www.findevgateway.org/ar/paper/2017/03/altknwlwjya-almalyt-fy-alshrq-alawst-wshmal-afryqya

اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة-الموقع الالكتروني لوزارة

https://mdme.gov.dz

https://algeriastartupchallenge.com/Home-

ماهية التكنولوجيا- :

- ماهية التكنولوجيا المالية: التحديات والفرص المتاحة، المعهد الاوروبي للتطوير والتدريب، ماي 20 23، متوفر على الموقع الالكتروني:

/https://ae.linkedin.com/pulse

ثالثا- المراجع باللغة الاجنبية:

-Giorgio Barbo Navaretti, G.C, 2017, Fintech and banks: friends or foes,Europeen Economy: bank , regulation and the real sector.

-Narain, A. (2016, Sep). Les deux visages du changement : Les nouvelles technologies financières ouvrent la voie à des changements promoteurs mais aussi semés d'embuches, Finances et développement FMI : L'envol de la technologie intelligente,
https://www.imf.org/external/pubs/ft/fandd/fre/fda.htm

-Richard-Marc Lacasse, B. L. (2016, JUL). L'invation FinTech: Zone de tuebulence en vue. International Journal Of Innovation and Scientific Reseach, 25(2).